يجب اتباعها لاحداث اصلاح شامل فيها . وقد اعلن وزير المالية في بيانه امام الكنيست (هآرتس، ٧٥/٢/٢٥) ، ان التعليمات التي طلب من اللجنة العمل بموجبها توجب الاسترشاد بمبادىء التوزيع العادل للدخل ، والوصول الى اسلوب ضرائب يمنع التاثيرات السلبية لنسب الضرائب المرتفعة ويزيد من الانتاج ويحافظ على المغزى الاخلاقي للضرائب ، وكذلك تبسيط اسلوب الضرائب وزيادة فائدة التحصيل . وقد قدمت اللجنة تقريرها الى وزير المالية في ٧٥/٣/١٢ ، بعد عمل متواصل استمر أربعة أشهر تقريبا ، ونشر نص التقرير بأكمله في الصحف الاسرائيلية . وقد استقبله الكثيرون بارتياح في بادىء الامر ، ولكن بدأت تظهر بوادر الاعتراض عليه من قبل بعض الفئات التي ادركت أنها ستتضرر نتيجة تطبيق توصياته.

توصيات اللجنة

جاء في بداية تقرير لجنة بن ــ شاحار ، انها حاولت ان تحافظ في توصياتها على عدة مبادىء، نظرا لما لجهاز الضرائب من تأثيرات اقتصادية واجتماعية ، بحيث تكون الضرائب المباشرة شاملة في جوهرها ، بدون تفضيل او تمييز اي فئات ، وذات تركيب بسيط قدر الامكان ، وسهل الفهم والتطبيق ، وان تستمر في المساهمة بدور اساسي في اعادة توزيع المداخيل وتشجيع زيادة الانتاج وبذل مزيد من الجهد في العمل . كذلك اعلنت اللجنة انها تسعى الى تبسيط تركيب الضريبة ، ليسهل تطبيق القانون وتحصيل ضريبة حقيقية بموجبه ، وان تلائم مركبات الضريبة المباشرة نفسها بصورة اوتوماتيكية مع ارتفاع الاسعار (هآرتس ، ٧٥/٣/١٣) . وتطرقت اللجنة كذلك في بداية تقريرها الى مصدر الخطأ في جهاز الضرائب قائلة : « ان العيب الاساسي في جهاز الضرائب كامن في سلم نسب الضرائب المرتفعة ، حيث تعمل الضريبة النهائية الى نسب عالية جدا ، حتى في الدخل المنخفض . وقد تأزم هذا المجرى بسبب التضخم المالي السريع الذي ساد خلال السنين الاخيرة . ان انخفاض القوة الشرائية للعملة وارتفاع الاجور والمداخيل تسبب في تحويل المداخيل التي كانت تعتبر عالية في الماضي ، وفي استطاعتها تحمل عبء الضريبة المباشرة المرتفعة جدا ، الى مداخيل منخفضة . وفي هذا الواقع حدثت عدة عيوب اتخذت شكلين أساسيين : الاول اخفاء المداخيل التي يستوجب دفع ضرائب عليها، وثانيا اسلوب التهرب ، وبعلم من الحكومة وسلطات الضريبة ، على غرار تلك النفقات التي يصعب التمييز فيها بين متطلبات العمل والاستعمال الشخصي . ان عدم توفر تلك المبالغ من الضريبة التي تم اخفاؤها عن خزينة الدولة ، قد الزم فرض ضرائب جديدة على المداخيل المعلنة، وزيادة اللامساواة في تحمل عبء الضرائب » (المصدر نفسه) . وقد توصل اعضاء اللجنة اثناء عملهم الى نتيجة مفادها ان المداخيل التي اخفيت عن المالية في سنة ١٩٧٢ تقدر بمليارى ليرة ، وهو المبلغ الذي يوازي ، بحسب الاسعار الحالية ، أربعة أو خمسة مليارات ليرة ، « ولو دفع المواطنون ضرائب على هذه المبالغ ، لحصلت خزينة الدولة على ٢ر٥ مليار ليرة سنويا ، الامر الذي كان سيحل بالطبع مشكلة العجز في الميزانية» (من مقابلة مع أعضاء اللجنة ــ معاريف ، ٧٥/٣/١٤) .

بعد هذه المقدمة القصيرة تنتقل اللجنة في تقريرها الى سرد توصياتها ، حيث تقسمها الى ثمانية فصول مختلفة ، مرفقة بشرح واف حول أهمية كل توصية والفائدة منها ، وطريقة تطبيقها ، على النحو التالي : (١) الضريبة على الافراد ، (٢) توسيع قاعدة الضريبة ، (٣) الضريبة على الشركات (٤) ضريبة ربح رأس المال ، (٥) تقديم كشوفات الدخل ، التحصيل وتنفيذ القانون، (٦) تعليمات بشأن مرحلة الانتقال ، (٧) حجم العائدات من الضريبة ، (٨) توصيات أساسية .

الضريبة على الافراد

أوصت اللجنة بأن تكون النسبة الاساسية لضريبة الدخل ٣٥ ٪ ، مع منح اعفاء للعامل بنسبة ١٠ ٪ على الدخل الذي يحصله بعرق جبينه ، بحيث تكون نسبة الضريبة الفعلية التي يدفعها ٢٥ ٪ ، وذلك من مبلغ اقصاه ٣ الاف ليرة شهريا . اما الحد الاقصى للضريبة فيكون بنسبة ٦٠ ٪ ويسري على اصحاب الدخل الذي يتجاوز ١٠٢ الف ليرة سنويا . وتوصي اللجنة كذلك ببدء فرض هذه الضريبة من اول تموز ١٩٧٥ . وبحسب توصيات اللجنة ستكون هناك خمس نسب للضريبة مقسمة كما يلي : دخل